محضر اجتماع

الهيئة العامة العادية لشركة شهبا بنك المساهمة المغفلة العامة

والمنعقدة في ٢٠٢٥/٦/١٦

مقدّمة:

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة شركة شهبا بنك المساهمة المغفلة العامة إلى المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية التي تقرر انعقادها في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الاثنين في ٢٠٢٥/٦/١٦ في فندق الشام، قاعة الأمويين بدمشق وذلك للبحث في جدول الأعمال المعد لهذا الاجتماع،

وعملاً بالمادتين /١٧٣-٥-ب/ و /١٧٠-٢/ من قانون الشركات وبرأي مصرف سورية المركزي بخاتمة كتابه رقم ١٦١/٣٣٥١ في ١٥-٩-٢٠١٢، فلقد تقرر أنه إذا لم يتحقق النصاب خلال ساعة من الموعد المقرر، فتقعد الجلسة الثانية في نفس اليوم والمكان وفي ساعة لاحقة أي في الساعة الحادية عشرة صباحاً وبنفس المكان،

وبناءً على الكتب الموجهة إلى كل من وزارة الاقتصاد والصناعة/الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك ومصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وسوق دمشق للأوراق المالية المتضمنة إبلاغهم الدعوة المذكورة لتكليف ممثل عنهم لحضور اجتماع الهيئة العامة،

وبعد نشر الدعوة للهيئة العامة مرتين في كل من الصحف اليومية التالية على أن تكون أول نشرتين قبل ١٥ يوماً[1] على الأقل من موعد الهيئة العامة:

صحيفة الثورة بالعدد رقم ١٣٩١ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٠

صحيفة الحرية بالعدد رقم ٢٨ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٠

صحيفة الثورة بالعدد رقم ١٣٩٢ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢١

صحيفة الحرية بالعدد رقم ٢٩ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢١

وبناءً على طلب مساهمين يحملون أكثر من ١٠٪ من رأسمال البنك وعملاً بالمادة ٣/١٧٥ من قانون الشركات رقم ٢٠١١/٢٩ تم إضافة البند الحادي عشر إلى جدول الاعمال ونشر جدول الأعمال المعدل في كل من الصحف اليومية التالية:

صحيفة الثورة بالعدد رقم ١٤٠٢ بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٤

صحيفة الحرية بالعدد رقم ٣٩ بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٤

صحيفة الثورة بالعدد رقم ١٤٠٣ بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٥

صحيفة الحرية بالعدد رقم ٤٠ بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٥

وبعد نشر الميزانية مرتين في كل من الصحيفتين اليوميتين التاليتين على أن تكون أول نشرتين موعد الهيئة العامة بـ ١٥ يوماً[2] بالنسبة للميزانية:

صحيفة الحرية بالعدد رقم ٢٠ بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٠٨

١٢ حزيران ٢٠٢٥

[1] قانون الشركات ٢٠١١/٢٩، المادة ١٧٣-٤.

[2] قانون الشركات ٢٩١١/٢٩، المادة ١٩٦-١.

فلقد حضر هذا الاجتماع ممثلَي وزارة الاقتصاد والصناعة/ الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك، السيد نعيم عنتر والسيد عمار حسين استناداً لكتاب التكليف رقم ١/١٢/٢٣٩٩/ و تاريخ ٢٠٢٥/٦/١٥.

وحضر ممثلو مصرف سورية المركزي جمانه حامد وزاهر أسعد ومهند عيسى المفوضين بكتاب المصرف المركزي رقم(١٦/٢١٨٢/ص) تاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٦.

وحضر ممثلو هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية شذى حمندوش ونور علي المفوضين بكتاب الهيئة رقم ٤١٥/ص-م.أ / تاريخ ٢٠٢٥/٦/١٢.

و حضر عدد كافي من أعضاء مجلس الإدارة لايقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد المجلس حيث حضر السادة رامز جروة و محمد باسل هدايا وفهد العسلي وشاهان سمرجيان وبطرس مرجانه ومي كيالي وتغيب السيد عمران شعبان بعذر مقبول.[٣]

كما حَضَر إلى مكان الاجتماع حوالي الساعة العاشرة عدداً من المساهمين يحملون /٣٦,٦٦١,٦٧٥/ سهماً أصالة ووكالة مما يعادل نسبة ٥٩,٩٠٥٪ من كامل الأسهم في البنك

أي **أكثر** من الحد الأدنى لاكتمال نصاب الجلسة الأولى للقرارات الداخلة باختصاص الهيئة العامة العادية المحدَّدة بالمادة ١٦٦ من قانون الشركات بما لا يقل /٣٠,٦٠٠,٠٠١/ سهم تشكِّل أكثر من نصف أسهم الشركة المكتتب بها من مجمل الأسهم في الشركة البالغة واحد وستون مليون ومئتا ألف سهم.

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توفرت من حيث إصدار الدعوة ونشرها قبل /١٥/ يوماً من تاريخ انعقاد الجلسة ونشر الميزانية قبل ١٥ يوماً من تاريخ الجلسة وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات، وتمثيل الجهات الوصائية بمندوبين عنها، فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

محضر الإجتماع:

في ضوء ذلك بدأت الهيئة العامة أعمالها برئاسة ممثل رئيس مجلس الإدارة[٤] السيد رامز جروه الذي قام باختيار من بين المساهمين كلاً من السادة إبراهيم طرحها و جمانة مندو مراقبَي تصويت و المحامي كريم المنيّر مدوناً لوقائع الجلسة. [٥]

ومن ثم بدئ بتناول مواضيع جدول الأعمال وفق ما يلي:

أولاً-سماع تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية ٢٠٢٤ المتضمن حسابات الشركة وميزانيتها وخطة العمل للسنة المالية ٢٠٢٥[٦]

[٣] قانون الشركات ٢٩/٢٩١١، المادة ١٧٣-٦.
[٤] قانون الشركات ٢٩/٢٠١١، المادة ١٨١.
[٥] قانون الشركات ٢٩/٢٠١١، المادة ١٨٢-(١ و ٢).
[٦] المرسوم التشريعي ٢٩/٢٠١١، المادة ١٦٨-١ و١٦٨-٣.

جرى تقديم ملخص عن تقرير المجلس المقدم إلى الهيئة العامة الذي تضمن:[٧]

- تقرير عن أعمال الشركة خلال سنة ٢٠٢٤.
- توقعات عن نشاط الشركة سنة ٢٠٢٥.
- ذكر للأرباح أو الخسائر.

ثانياً– سماع تقرير مدقق الحسابات عن الميزانية الختامية وحسابات الأرباح والخسائر عن السنة المالية ٢٠٢٤.[٨]

جرى قراءة خلاصة عن تقرير مدقق حسابات الشركة على الحضور علماً أنه جرى تقديم وتوزيع نسخة عنه على الحضور.[٩]

ثالثاً– مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها[١٠]

جرى استعراض الميزانية بما فيها الأرباح والخسائر والتي تشير إلى أن الميزانية الختامية وحسابات النتائج المالية للدورة المالية ٢٠٢٤ كانت قد أظهرت ربحاً قدره ١٦,٤٩٢,٩١٧,٥٠٩ ليرة سورية فقط لا غير ستة عشر ملياراً و أربعمائة و إثنان و تسعون مليوناً و تسعمائة و سبعة عشر ألفاً و خمسمائة و تسع ليرات سورية فقط لا غير (قبل تنزيل الاحتياطيات)، وخسارة قدرها ٤٧,٢٧٠,٥٢١,٤٩٦ ليرة سورية فقط لا غير (سبع و أربعون ملياراً و مئتان و سبعون مليوناً و خمسمائة و واحد و عشرون ألفاً و أربعمائة و ست و تسعون ليرة سورية فقط لا غير) بعد تنزيل الأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة.

بعد فتح مجال النقاش،

تقدم الدكتور عمر الحسيني بمداخلة وذكر أن البيانات المالية مخيبة للآمال وهذا عائد لخسارة السنة الحالية ٤٧ مليار ليرة سورية ومع خسارة السنة السابقة تصبح الخسائر المتراكمة ٧٧ مليار ليرة سورية وأن البنك متأخر عن باقي البنوك السورية وأن الودائع والتسهيلات الائتمانية غير مقبولة، وأن العوائد تشكل نسب قليلة، والاستثمار في شركة أدونيس غير مجدي، وهذا يتطلب إعادة انتخاب مجلس إدارة جديد للبنك باستثناء رئيس المجلس ، وإقالة الإدارات التنفيذية، وأن قيمة المكافئات للإدارة التنفيذية يجب أن لا تسدد، وأن التبرعات في غير محلها، ويتمنى على رئيس مجلس إدارة بنك بيمو أن يتولى رئاسة مجلس إدارة بنك شهبا إذا أمكن وإلا أن يولي البنك الاهتمام والرعاية ، ويقترح بيع قسم من القطع البنيوي ورفع رأسمال البنك وزيادة المؤونات على الأرصدة الخارجية، ويتمنى تغيير بيانات البنك في العام القادم.

وشكر رئيس المجلس الدكتور عمر على مداخلته ووضح أن التنازل عن الأسهم من بنك بيبلوس لبنان لصالح بنك بيمو السعودي الفرنسي و بنك الإئتمان الأهلي قد تم في أواخر السنة المنصرمة في تشرين الأول ٢٠٢٤ وكانت السياسة السابقة سياسة محافظة و نطلب من المساهمين وقت لتعديل الأرقام وخسارات البنك، وأن الموارد البشرية هي القلب النابض للبنك ويتطلب تحسين السوية كوننا مقبلين على منافسة حقيقية.

وتقدم السيد وليد الأحمر بمداخلة ورد فيها أنه كان يوجد وعود بتغطية الخسائر من قبل الإدارات السابقة وهذا لم يتم، كون خسارات البنك لازالت مستمرة، وأن الفترة لمجلس الإدارة غير كافية ليقوم بتغطية الخسائر، ويجب معالجة بعض الأمور حتى يتمكن البنك من

---

[٧] المرسوم التشريعي ٢٠١١/٢٩، المادة ١٥٠-٤.

[٨] المرسوم التشريعي ٢٠١١/٢٩، المادة ١٦٨-٢ و١٦٨-٣.

[٩] قانون الشركات ٢٠١١/٢٩، المادة ١٨٩.

[١٠] المرسوم التشريعي ٢٠١١/٢٩، المادة ١٦٨-٢ و١٦٨-٣.

الدخول في المنافسة كون خسارة البنك لم يتم إطفائها، ويوجد مبالغ علينا تغطيتها منها زيادة رأسمال البنك، وماهي خطة مجلس الإدارة لزيادة رأسمال البنك وتغطية الخسائر والخروج من الأزمة والوضع السيء للبنك، والوقت ليس في صالحنا للخروج من المطبات، وأحد الحلول هو بيع جزء من القطع البنيوي. وأن الشركاء الاستراتيجيين يحاولون دعم البنك ولكن يوجد إجراءات داخلية يجب اتخاذها في البنك، وقد تشكر رئيس المجلس الدكتور وليد على مداخلته.

وتقدم السيد ابراهيم طرحها بمداخلة وأكد أن الخطة للخروج من الخسارة هي الدخول بالتنمية ويجب الطلب من مصرف سورية المركزي تعديل القوانين، وإن انتظار التسهيلات ومنحها لا تؤدي إلى تحسين أوضاع البنك، وتشكر السيد المدير العام على ضغط النفقات طباعة التقرير السنوي ، وشكر رئيس المجلس السيد ابراهيم على مداخلته، وأكد ان البنوك التقليدية في الداخل و الخارج تعتمد في ٧٠٪ من مدخولها على منح التسهيلات، و نرفع اقتراحك لمصرف سوريا المركزي.

وتقدم السيد أيمن قوصرة بمداخلة أكد فيها أنه يعارض بيع القطع البنيوي وأن الأرصدة لدى المصارف قد تراجعت وكذلك الودائع وأن مشكلة السيولة معروفة وتساؤل هل مازال يتم منح فوائد على الودائع، وأكد المدير العام أن الودائع لدى المصارف السورية لا زلنا نستلم عليها فوائد، ولكن الودائع في المصارف الخارجية لا يظهر فوائدها كون هذه الودائع مصنفة، وحاليا لا يتم منح فوائد على الإيداعات لدى البنك، لأن حركة التسليف شبه متوقفة كونه من الصعب تسليم القرض نقداً لمستحقيه.

وتقدم الدكتور زياد زنبوعة بمداخلة جاء فيها أن يطلب تسجيل جميع المداخلات وشكر رئيس المجلس على تقريره، وتوقف على موضوع الاستحواذ و منها القطع البنيوي وإعادة تقييم الأصول، وأن الاستحواذ تم في شهر نيسان من العام الماضي و انتقلت الأسهم لبنك بيمو وبنك الائتمان الأهلي، وسأل أنه عندما تم البيع هل تم نقل القطع البنيوي من الشريك الاستراتيجي السابق.
وأن نوعي الأسهم فئة أ وفئة ب وأن جميع الأسهم عند البيع ستكون جميعها فئة أ وهذا مرتبط بأن القطع البنيوي مرتبط بحصة الشريك الاستراتيجي اللبناني.
وبالنسبة للربح غير المحقق وذكره في الميزانية فإنه اعتراف بوجود ربح قطع بنيوي، ويريد أن يعرف ماهو القطع البنيوي، وأن القطع هو عبارة عن أرصدة مازالت لديه، وفيها خاصتين هي أرصدة لا يوجد عليها أي فوائد أو عوائد، وسأل عن إعادة تقييم الأصول، و أنه تم تفويت الفرصة عند بيع حصة الشريك اللبناني إلى الشريكين الجديدين فقد تم البيع بعد إعادة تقييم الأصول، وهناك تناقض رهيب بين القيمة العادلة للموجودات مع القيمة العادلة للمطاليب، وفي العام الماضي طلبت أن تصرحوا أنكم تبيعون ولا تتنازلون، والعملية التي تمت هي بيع أسهم في سوق الأوراق المالية وعند الاطلاع على التفصيل تبين أنه تم منح الشريك اللبناني سعر سهم هو /١٣٠٠٠/ وهو غير السعر المسجل في السوق وهو /٣٠٠٠/ ل.س
ويوجد ملاحظات على التقرير، ومنها الرؤية المستقبلية وعن الإنجازات، وقد جاء أن رؤيتنا تتجاوز التحديات القادمة، وأنك ستسابق الزمن ولكن تجاهلت واقع مرير نعايشه لم يتم الاشارة له، ومنها تقييد السحوبات، وكيف يكون العمل البنكي بتناقص الايداعات، وحققتم خسارة كبيرة لحد /٤٧/ مليار ليرة سورية هذا العام، وكيف سيتم تغطية الخسائر، ولم يتم الاستفادة من تغير اسم البنك وتغير المجلس و يجب تغيير الإدارة التنفيذية، ومثال أحد البنوك بعد تغيير الإدارة تغيير حاله، وأن سبب الفشل هو الموجودات كون ٥٨ % من الموجودات لا يمكن الاستفادة منهما، وأن أحد البنوك أخرج أمواله في المصارف اللبنانية إلى دبي، وأن ٣١ % من الموجودات هي في المركزي ويحمل المسؤولية للمصرف المركزي، وهل هي موجودة؟، وبالنسبة للعملات الدائنة نمت /٤٢/ % والعملات المدينة نمت ٥٠٠٠ %

تشكر رئيس المجلس السيد زياد على مداخلته وأكد أن تاريخ الاستحواذ يجب اعتباره من تاريخ تشكيل مجلس الإدارة، وأن البنك يعتمد الطرق المثلى في تدقيق الحسابات ويحق لكل مساهم مراجعة الإدارة المالية للاستفسار أكثر عن الأمور المالية، وأن رؤية البنك هي ببداية عام ٢٠٢٥ وسيتم النظر باعتراضاته وأخذها على محمل الجد.

وافقت الهيئة العامة على **تقرير مجلس الإدارة** وتقرير **مدقق الحسابات** والحسابات **والميزانية الختامية** بالإجماع.

رابعاً- البحث في الأرباح والخسائر وتوزيعها:

حيث أن الميزانية الختامية وحسابات النتائج المالية للدورة المالية ٢٠٢٤ كانت قد أظهرت خسارة محققة قدرها ٤٧,٢٧٠,٥٢١,٤٩٦ ل.س (سبع و أربعون ملياراً و مئتان و سبعون مليوناً و خمسمائة و واحد و عشرون ألفاً و أربعمائة و ست و تسعون ليرة سورية فقط لا غير) بعد تنزيل الأرباح الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي غير المحققة، لذلك ليس هناك مجال للبحث في توزيع أرباح لعدم تحقق أي أرباح عن عام ٢٠٢٤.

وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

خامساً- مناقشة واقع محفظة التّسهيلات الائتمانيّة لدى المصرف وتطوّرها خلال عام ٢٠٢٤:

جرى تقديم ملخص عن واقع محفظة التسهيلات الائتمانية لدى المصرف وتطورها خلال عام ٢٠٢٤.

ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

سادساً -إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم لسنة ٢٠٢٤:

في ضوء المناقشات الجارية في الهيئة العامة لجمل التقارير والحسابات والميزانية، برأت الهيئة العامة ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم لعام ٢٠٢٤.[11]

ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

سابعاً- البحث في تكوين احتياطيات (إن أمكن)[12]

بيّن رئيس الجلسة بأن المصرف يقوم بتكوين احتياطيات وفقاً للقوانين الناظمة لذلك.

ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

ثامناً – البحث في مكافآت مجلس الإدارة

لم يتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مكافآت[13] عن سنة ٢٠٢٤.

ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

---

[11] قانون الشركات ٢٠١١/٢٩، المادة ١٦٨-٨.

[12] قانون الشركات ٢٠١١/٢٩، المادة ١٦٨-٦.

[13] المادة ١٥٦-١ من قانون الشركات اشترطت ألا تزيد المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة عن ٥٪ من الأرباح الصافية.

تاسعاً–البحث في تعويضات مجلس الإدارة

بخصوص سنة ٢٠٢٤

لقد بلغت تعويضات مجلس الإدارة وبدلاتهم (بما فيها بدلات مصاريفهم) عن سنة ٢٠٢٤ مبلغ ٣٧٧,٦٢٥,٧٥٠ ل.س منها ٢٧٧,٠٠٠,٠٠٠ ل.س تعويض حضور جلسات و ١٠٠,٦٢٥,٧٥٠ ل.س تعويضات مصاريف انتقال وإقامة علماً أن بعض أعضاء مجلس الإدارة لم يتقاضوا تعويضات عن السنة المذكورة.

وبخصوص سنة ٢٠٢٥

عرض السيد رئيس الهيئة قرار مجلس إدارة البنك التوصية للهيئة العامة للبنك بالمصادقة على صرف مبلغ وقدره:

٦,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية (فقط ستة ملايين ليرة سورية لا غير) لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عن كل اجتماع مجلس إدارة

٧,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية (فقط سبعة ملايين ليرة سورية لا غير) لرئيس مجلس الإدارة عن كل اجتماع مجلس إدارة.

٣,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية (فقط ثلاثة ملايين ليرة سورية لا غير) لكل رئيس لجنة عن اجتماع اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

٢,٠٠٠,٠٠٠ ليرة سورية (فقط مليونين ليرة سورية لا غير) لكل عضو من أعضاء اللجنة المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ذلك عن عام ٢٠٢٥.

وأقرت الهيئة العامة بالإجماع المبالغ المذكورة.

عاشراً – انتخاب مدقق الحسابات الخارجي وتحديد تعويضاته

بناءً على اقتراح لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، وافقت الهيئة العامة بالإجماع على انتخاب مدقق الحسابات محمد عماد الدركزنلي مدققاً للحسابات لدورة سنة ٢٠٢٥ وفوّضت مجلس الإدارة بصلاحية بتحديد أتعابه.

ووافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع.

أحد عشر – الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بتولي إدارة أو عضوية مجالس إدارة شركات منافسة أو مشابهة[١٤]

حيث أن المادة ١٥٢-٤ من قانون الشركات تشترط ترخيص من الهيئة العامة للشركة على اشتراك أعضاء مجلس الإدارة في إدارة شركات منافسة أو مشابهة على أن يجدد الترخيص كل سنة،

أ–بخصوص بنك الائتمان الأهلي:

و نظراً لأن بنك بيمو السعودي الفرنسي يملك نسبة كبيرة من الأسهم في بنك الائتمان الأهلي، مما يبرر مشاركة بنك بيمو السعودي الفرنسي و أعضاء مجلس إدارته في عضوية مجالس إدارة هذا المصرف على أن يجري تحديد هذا الترخيص كل سنة. لذلك تمت الموافقة بالإجماع على تولي بنك بيمو السعودي الفرنسي عضوية مجلس إدارة بنك الائتمان الأهلي

تلافياً للشك، إن عبارة عضوية مجلس إدارة المصارف تشمل أيضاً، رئاسة أو نيابة رئاسة مجلس إدارة أي من هذه المصارف.

[١٤] قانون الشركات ٢٠١١/٢٩، المادة ١٥٢-٤.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك عملاً بالمادة ١٥٢-٤ من قانون الشركات.

ب-بخصوص مصرف بيمو السعودي الفرنسي للتمويل الأصغر:

و نظراً لأن بنك بيمو السعودي الفرنسي يملك نسبة كبيرة من الأسهم في مصرف بيمو السعودي الفرنسي للتمويل الأصغر، مما يبرر مشاركة بنك بيمو السعودي الفرنسي و أعضاء مجلس إدارته في عضوية مجالس إدارة هذا المصرف على أن يجري تجديد هذا الترخيص كل سنة. لذلك تمت الموافقة بالإجماع على تولي بنك بيمو السعودي الفرنسي عضوية مجلس إدارة مصرف بيمو السعودي الفرنسي للتمويل الأصغر.

تلافياً للشك، إن عبارة عضوية مجلس إدارة المصارف تشمل أيضاً، رئاسة أو نيابة رئاسة مجلس إدارة أي من هذه المصارف.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك عملاً بالمادة ١٥٢-٤ من قانون الشركات.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على البند كاملاً عملاً بالمادة ١٥٢-٤ من قانون الشركات ولمدة سنة من تاريخ هذا الاجتماع.

مدون وقائع الجلسة

كريم المنيّر

مراقبا التصويت

ابراهيم طرحها و حمانة مندو

مندوبي وزارة الاقتصاد والصناعة

نعيم عنتر و عمار حسين

رئيس الهيئة العامة

رامز جروه

شعبا بنك بيمو ٤٣٠
سجل تجاري ٤٤٩٧

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية الشركات - دائرة الشركات

١٧ حزيران ٢٠٢٥